الأمم المتحدة S/2023/677

مجلس الأمن

Distr.: General
15 September 2023
Arabic
Original: English

تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 25 من القرار 2653 (2022)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - فرض مجلس الأمن بموجب قراره 2653 (2022) حظرا على السفر وتجميدا للأصول وحظرا للأسلحة محدد الأهداف على الكيانات والأفراد الخاضعين لهذه التدابير بصفتهم مسؤولين عن الإجراءات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في هايتي، أو متواطئين أو مشاركين فيها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقرر المجلس أيضا أن يستعرض مدى ملاءمة التدابير الواردة في القرار في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بنقاط مرجعية رئيسية. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يجري، بتنسيق وثيق مع فريق الخبراء، في موعد أقصاه 15 أيلول/سبتمبر 2023، تقييما للتقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية.

2 - وأجرى فريق من الأمانة العامة، يتألف من موظفين من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، زيارة إلى هايتي في الفترة من 10 إلى 14 تموز/يوليه 2023 لإجراء التقييم بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري وممثلي حكومة هايتي، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير العدل والأمن العام ووزير الدفاع ورئيس محكمة النقض والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية والمدير العام للإدارة العامة للجمارك ورئيسة المجلس الانتقالي الأعلى وأمينه العام. وتشاور الفريق مع فريق الخبراء المعني بهايتي واجتمع مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والقطاع الخاص. وأجريت مشاورات في نيويورك مع أعضاء لجنة الجزاءات بشأن هايتي وممثل عن الجماعة الكاريبية. ويورد هذا التقرير النتائج المنبثقة عن التقييم.

ثانيا - السياق

3 - تواجه هايتي أزمة متعددة الأبعاد تقوض مؤسسات الدولة ويوجد عنف العصابات في قلبها. حيث تسيطر اليوم العصابات المسلحة على نحو 80 في المائة من منطقة بورت أو برنس الحضرية أو تمارس

260923 190923 23-16677 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نفوذها عليها، ويمتد تأثير عنف العصابات إلى جميع الأحياء. وينتشر العنف أيضا ليطال مقاطعات خارج العاصمة. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أبلغ عن تسجيل زيادة كبيرة في الجرائم الخطيرة، مثل القتل والاختطاف والاغتصاب. وأدت الهجمات العشوائية الواسعة النطاق على أحياء بأكملها وعلى سكانها إلى نزوح ما يقرب من 000 130 شخص.

4 - وأثار انتشار عنف العصابات احتجاجات شعبية ضد الحكومة وأدى إلى تزايد في عدد جماعات العدالة الشعبية وارتفاع مستوى العنف الناتج عن ذلك، بما في ذلك عمليات القتل والإعدام على يد الغوغاء، مما يزيد من إضعاف التماسك الاجتماعي. وفي نيسان/أبريل 2023، ظهرت في بورت أو برنس حركة للعدالة الشعبية مناهضة للعصابات تعرف عموما باسم "بوا كالي" (Bwa Kale).

5 - وانتشار العنف المسلح له تأثير كبير على الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية. ذلك أن إقدام العصابات على ابتزاز مركبات النقل التجاري والعام العابرة أو اختطافها أو السطو عليها يعرقل حرية التنقل. وتضطر المدارس إلى إغلاق أبوابها نتيجة لتصاعد العنف، مما ينشأ عنه خطر تجنيد الأطفال من قبل العصابات. وتمكنت العصابات من عزل أحياء بأكملها لكي يتسنى لها جني مكاسب اقتصادية في أغلب الحالات. وهي تقوم بترهيب السكان المحليين باستعمال العنف، بما في ذلك استهداف البنية التحتية الحيوية.

ثالثا - التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 25 من القرار 2653 (2022)

6 - تتعلق النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 25 من القرار 2653 (2022) بتطوير القدرات الكافية في مجالي القضاء وسيادة القانون للتعامل مع الجماعات المسلحة والأنشطة ذات الصلة بالجريمة؛ والحد تدريجيا من حجم العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية؛ والانخفاض التدريجي في عدد حوادث الاتجار غير المشروع؛ وتعزيز القدرات المحلية في مجالات الحد من العنف المجتمعي وحقوق الإنسان. ولم يحرز أي تقدم على صعيد أي من هذه النقاط المرجعية.

النقطة المرجعية (أ): تطوير القدرات الكافية في مجالي القضاء وسيادة القانون للتعامل مع الجماعات المسلحة والأنشطة المتصلة بالجريمة

7 - أدى تكاثر العصابات المسلحة التي أضحى لها نفوذ وتزايد العنف والنشاط الإجرامي إلى شل قدرات المؤسسات الوطنية الضعيفة أصلا، بما في ذلك السلطة القضائية والشرطة الوطنية ومديرية إدارة السجون. فبعد سنوات عانت خلالها هذه المؤسسات من القيود المفروضة على الموارد المالية والبشرية ومن ضعف البنية التحتية التشغيلية وانعدام المساءلة، لم تعد تملك القدرة على مواجهة العصابات المتزايدة القوة ودعم سيادة القانون الفعلية في البلد.

8 - ولا يزال النظام القضائي يواجه تحديات في إجراء المحاكمات الجنائية في إبانها. ونتيجة لذلك، يوجد 84 في المائة من نزلاء سجون هايتي رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. ولمواجهة هذا التحدي، اعتمدت وزارة العدل والأمن العام نظاما وطنيا جديدا للحصص في كانون الأول/ديسمبر 2022 لتسريع وتيرة النظر في القضايا الجارية وتقييم أداء المدعين العامين. غير أن تنفيذ النظام توقف خلال إضراب دام أربعة أشهر خاضه كتبة المحاكم والمدعون العامون من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023. وسيمثل تقليص العدد

الكبير للقضـــايا المتراكمة تحديا شـــديدا في ظل البيئة الراهنة وســـيتطلب موارد إضـــافية هامة، وزيادة في القدرات، وتحسين البيئة الأمنية.

9 - ولا يزال الإفلات من العقاب واقعا سائدا يقوض ثقة شعب هايتي في الدولة. ولم تسفر التحقيقات في عدة قضـايا جنائية بارزة، بما في ذلك اغتيال السـيد مويس، عن أي تقدم يذكر. وفي ظل بيئة تسـيطر فيها العصـــابات على أجزاء كبيرة من بورت أو برنس، أصـــبحت المحاكمة بشـــأن الجرائم التي ترتكبها العصـابات المسـلحة شـديدة الصـعوبة. وتشـكل سـلامة القضـاة وأمنهم، ولا سـيما من يجري منهم تحقيقات في قضـــايا بارزة، مصـــدر قلق بالغ. وعلاوة على ذلك، احتلت العصـــابات المباني الخاصـــة بعدة محاكم، بما فيها المحكمة الابتدائية في بورت أو برنس، وباتت محاكم أخرى تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر في المناطق التي تسيطر عليها العصابات. كما أن انعدام الأمن السائد يعوق سفر القضاة والمدعين العامين عبر المقاطعات المختلفة.

10 - وأثر عدم الاسـتقرار السـياسـي أيضـا على سـير عمل السـلطة القضـائية وأدى إلى تأخير تعيين القضـــاة، بمن فيهم الرئيس الجديد لمحكمة النقض بعد وفاة ســـلفه في حزيران/يونيه 2021. وقد تم تعيين رئيس جديد لها في تشـرين الثاني/نوفمبر 2022. ولا تزال النزاهة والمسـاءلة على مسـتوى النظام القضـائي مسـألة تثير القلق على الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس الجديد مؤخرا للتصـدي للتحديات. حيث إن أقل من 20 في المائة من القضـــاة البالغ عددهم 950 قاضـــيا في البلد خضـــعوا لعملية تدقيق. واختتمت عملية تدقيق أجريت مؤخرا فأسفرت عن عدم اعتماد نحو ثلث القضاة والمدعين العامين بسبب عدم تحليهم بالنزاهة، أو عدم صحة مؤهلاتهم، أو قيامهم بالإفراج غير القانوني عن المجرمين.

11 - ويظل الفســـاد مزمنا. ووفقا للوحدة الوطنية لمكافحة الفســـاد، يطال الفســـاد جميع قطاعات الدولة ويتخذ أشـــكالا مختلفة، بما في ذلك الرشـــوة، والإثراء غير المشـــروع، وغســـل الأموال المتأتية من الجرائم الاقتصـادية، وإسـاءة اسـتخدام الوظائف، واسـتغلال النفوذ، والاختلاس، والتهرب من دفع الضـريبة، والمبالغة في تكاليف الخدمات المقدمة إلى الدولة، والمشـــتريات العامة غير القانونية. ولا يزال يتعين التحقيق بشـــكل كامل في قضايا الفساد المزعوم الكبرى التي تهم سياسيين وموظفين في الخدمة المدنية على مستوى القيادة. وعلى سبيل المثال، طلبت مؤخرا وحدة مكافحة الفساد من السلطات القضائية مقاضاة رئيس سابق لمجلس الشيوخ بتهمة عرقلة سير العدالة، وعضـو سـابق آخر في مجلس الشـيوخ بتهمة اختلاس موارد عامة. واتهم المدير السـابق للإدارة العامة للجمارك بالإثراء غير المشـروع وغسـل الأموال والتصـريح الكاذب بالأصـول، ويجري التحقيق معه حاليا.

12 - وأسـفرت الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني القائم لمكافحة الفسـاد والعصـابات المسـلحة عن نتائج متفاوتة. ومثلت صـــياغة قانون جديد للعقوبات وقانون جديد للإجراءات الجنائية في عام 2020 خطوة مهمة نحو تحديث إطار القانون الجنائي الذي لم ينقح منذ عام 1835. بيد أن مشـــروعي القانونين المذكورين لم يعتمدا بعد. وفي الوقت نفســـه، شـــكل ســـن مرســـوم مكافحة غســـل الأموال/تمويل الإرهاب في حزيران/يونيه 2023 خطوة أولى نحو مكافحة الجرائم المالية.

13 - ولا تزال تحديات مسـتمرة ماثلة أمام الشـرطة الوطنية على صـعيد التصـدي للعصـابات المسـلحة وحماية السكان من العنف. فمن حيث العدد والعدة، تتفوق العصـابات المسـلحة على الشـرطة على مسـتوى عدد الأفراد والسـلاح. حيث تسـتخدم العصـابات أسـلحة ذات عيار أكبر ومعدات أكثر تطورا. وتظل حالة

البنية التحتية للشرطة ومعداتها مزرية. فقد أجبرت اعتداءات على يد العصابات العشرات من ضباط الشرطة على ترك مراكز الشرطة، وسقطت أحياء بأكملها تحت سيطرة العصابات وأصبح يتعذر على الشرطة الوصول إليها الآن. ولا يزال نحو 10 في المائة من مراكز الشرطة، التي يبلغ عددها 112 4 مركزا في جميع أنحاء البلد، متوقفا عن العمل بسبب أنشطة العصابات. وبالإضافة إلى ذلك، تثير تقارير تفيد بتسلل مزعوم للعصابات إلى صفوف الشرطة الوطنية وحالات الفساد قلقا بالغا، مما يزيد من تقويض مشروعية الشرطة وسلطتها.

14 - وعلى الرغم من أن الحكومة واصلت رفع نسبة الميزانية المخصصة للشرطة الوطنية على مدى دورات الميزانية الخمس الماضية، فإن الشرطة لم تتمكن من معالجة مشكلة العصابات القوية وذات النفوذ ومن حماية السكان. وفي السنة المالية 2022/2021، زادت ميزانية الشرطة بنسبة 7,92 في المائة عن العام السابق؛ وفي السنة المالية 2023/2022، شهدت زيادة أخرى بنسبة 9,06 في المائة.

15 - وتعاني الشرطة أيضا من تناقص مستمر في القوة العاملة بسبب الاستقالة والفصل والتقاعد والوفاة أثناء أداء الواجب. وقد قرر عدد من ضباط الشرطة الهجرة إلى الخارج. وعلى الرغم من جهود التوظيف التي بُذلت في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأدت إلى اختيار 714 ضابط شرطة جديدا، من بينهم 174 امرأة، غادر 774 ضابطا القوة في الأشهر الستة الأولى من عام 2023 وحدها، أي ما يمثل أكثر من 5 في المائة من قوامها. وتبلغ نسبة الشرطة إلى السكان حاليا 1,2 ضابط شرطة لكل 000 1 نسمة، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة 2,2 التي توصي بها الأمم المتحدة. وفي 30 حزيران/يونيه 2023، بلغ القوام الإجمالي للشرطة الوطنية 087 14 ضابط شرطة، من بينهم 663 1 امرأة (11,8 في المائة).

16 - وزادت الحالة في السجون ومرافق الاحتجاز في هايتي تدهورا منذ اتخاذ القرار 2653 (2022). فحتى 26 تموز/يوليه 2023، كان يوجد، وفقا لإدارة السجون، 811 11 سجينا محتجزا في سجون هايتي (من بينهم 342 امرأة و 261 فتى و 15 فتاة). و 868 1 سجينا من بين هؤلاء السجناء مدانون، بينما يوجد 943 9 سجينا منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وارتفع معدل شغل السجون الهايتية بأكثر من 331 في المائة، حيث يبلغ متوسط المساحة المخصصة لكل سجين 0,30 متر مربع. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، تم الإبلاغ عن 160 حالة وفاة. وسوء التغذية والافتقار إلى الرعاية الطبية الكافية هما من الأسباب الرئيسية للوفاة في السجن. ولم تسلم السجون، علاوة على ذلك، من عنف العصابات وتهديداتها. فعلى سبيل المثال، تعين في الآونة الأخيرة نقل نزيلات سجن للنساء في المقاطعة الشمالية كان هدفا لهجوم في عام 2022 من قبل عناصر مسلحة لإطلاق سراح المحتجزات إلى مرفق في بورت أو برنس بسبب التهديدات المستمرة المتصلة بالعصابات.

النقطة المرجعية (ب): الحد تدريجيا من حجم العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية

17 - يتواصل تصاعد وانتشار العنف المتصل بالعصابات، مما يعرض سكان هايتي لعنف شديد ممنهج. وأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى شائعة. ورغم أن 80 في المائة من الأعمال الإجرامية التي تبلغ إلى الشرطة الوطنية ترتكب في منطقة بورت أو برنس، فقد شهدت أنشطة العصابات توسعا في اتجاه مناطق أخرى، ولا سيما وادي أرتيبونيت وغوناييف وكاب هايسيان.

18 - واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2022 حتى حزيران/يونيه 2023، تم تسجيل ما مجموعه 768 2 جريمة قتل عمد. وكان من بين الضحايا 247 امرأة و 78 قاصرا (20 فتاة و 58 فتى). وكان شهرا نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023 أكثر الشهور عنفا خلال تلك الفترة. وعزي الارتفاع المستمر في جرائم القتل إلى ظهور حركة العدالة الشعبية "بوا كالي" التي يزعم أنها مسؤولة عن 249 عملية اغتيال وإعدام على يد الغوغاء في تلك الفترة. وزاد أيضا عدد عمليات الاختطاف للحصول على فدية، مع ورود تقارير عن 472 1 حالة تتعلق باختطاف 068 1 رجلا و 349 امرأة و 55 قاصرا (20 فتاة و 35 فتى) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن المتوقع أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك لأن أسر المختطفين لا تبلغ السلطات في كثير من الأحيان عن أفراد أسرها المفقودين خوفا على سلامة الضحايا، بل تتفاوض مباشرة مع الخاطفين.

19 - وتواصل العصابات اللجوء إلى العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، لترهيب السكان الخاضعين لسيطرة العصابات المنافسة. فمن تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، تم الإبلاغ عن 452 حالة اغتصاب. وكان من بين الضحايا 252 امرأة و 200 قاصر (199 فتاة وفتى واحد). والبيانات الحالية تعكس بشكل ناقص إلى حد كبير حجم هذه الجرائم وجسامتها لأن الناجين لا يلجؤون في معظم الحالات إلى الشرطة إما خشية الانتقام أو بسبب انعدام الثقة في نظام العدالة أو الوصم الاجتماعي الذي يمس الضحايا.

النقطة المرجعية (ج): التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية 2 و 3 و 4 والأهداف ذات الصلة على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2022 (S/2022/481)

20 - تتداخل عدة نقاط مرجعية ومؤشرات واردة في التقرير المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2022 (S/2022/481) مع النقاط المرجعية (أ) و (ب) و (د) المحددة في القرار 2653 (2022). وتقدم الفقرات من 22 إلى 27 من هذا التقرير تقييما للمسائل التي لم تتناولها الفروع الأخرى من قبل.

21 - وتواصل تدهور حالة حقوق الإنسان خلال السنة الماضية، حيث تصاعدت أعمال العنف المسلح والاعتداءات الفظيعة التي ترتكبها العصابات ضد السكان. فقد استعانت العصابات بالقناصة على أسطح المباني لإطلاق النار بشكل عشوائي على أشخاص يزاولون أنشطتهم اليومية. وفي بعض الحالات، هاجم أفراد العصابات أحياء بأكملها، وأطلقوا النار عشوائيا، وأحرقوا الناس أحياء، وأعدموا أفرادا ينظر إليهم على أنهم يعارضونهم. وارتكبت ضروب الاعتداءات هذه في الغالب باقتران مع تجاوزات أخرى لحقوق الإنسان، مثل النهب الجماعي للمنازل وحرقها، وأدى ذلك إلى تشريد آلاف الأشخاص. ولا يزال العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، يستخدم كسلاح من قبل العصابات لترهيب السكان وإلحاق الأذى بهم، ولا سيما النساء والفتيات. وازداد اللجوء إلى عمليات الاختطاف كمصدر لإيرادات العصابات للحصول على الأسلحة ودفع رواتب عناصرها. وتستهدف الاختطافات جميع فئات الناس، ومن جملتهم العاملون في مجال الرعاية الصحية وموظفو الخدمة المدنية والمعلمون والصحفيون والطلاب والآباء بالقرب من المدارس.

22 - وفي هذا السياق المتسم بالعنف، تبذل مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني جهودا للتعاون من أجل الحد من العنف المجتمعي وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن هذه الجهود لم تسفر بعد عن نتائج نظرا لجسامة التحديات الماثلة. وتشمل الخطوات

المتخذة عقد 74 منتدى على مستوى المقاطعات في جميع أنحاء البلد لتحديد أسباب العنف المجتمعي والحلول الممكن الأخذ بها لمواجهته. وحضر هذه المنتديات 320 11 شخصا من مختلف فئات المجتمع الهايتي، منهم 409 نساء (3,6 في المائة). وفي منتدى وطني عقد في حزيران/يونيه، أقر المشاركون توصيات في مجالات (أ) الأمن؛ (ب) العدل؛ (ج) الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي؛ (د) تمكين الشباب من خلال إيجاد فرص العمل؛ (هـ) قدرة السلطات الوطنية والمحلية على توفير الحماية من العنف ومكافحته ومنعه؛ (و) القضاء على العنف الجنسي القائم على الاعتبارات الجنسانية.

23 - وواصلت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات تنسيق ورصد حالة حقوق الإنسان، فضلا عن تنفيذ التوصيات التي أقرتها الحكومة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث في كانون الثاني/يناير 2022. ومن بين التوصيات المقدمة إلى هايتي والبالغ عددها 203 توصيات، أحرز التقدم في تنفيذ 31 توصية (15 في المائة)، بما في ذلك استحداث أداة للتقييم الذاتي لرصد مستوى تنفيذ التوصيات.

24 - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكتب حماية المواطنين للفترة 2019-2024 تنفيذا تدريجيا. فقد أجرى المكتب زيارات منتظمة للسجون ومراكز الشرطة لرصد ظروف الاحتجاز، ونشر بيانات تعبر عن شواغل متعلقة بحقوق الإنسان، ووقع بروتوكولات مع شركاء دوليين ووطنيين يعملون في ميدان حقوق الإنسان.

25 - وموازاة لذلك، واصلت منظمات المجتمع المدني الوطنية رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي وأصدرت أكثر من 20 تقريرا عن قضايا متنوعة منذ اتخاذ القرار 2653 (2022). وعلى الرغم من تعرض منظمات المجتمع المدني الهايتية بشكل متكرر للترويع والاعتداءات، فقد أصدرت عدة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، ومن هذه المنظمات الشبكة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة مواطنون من أجل هايتي جديدة، ومعهد العدالة والديمقراطية في هايتي.

26 - وأجرى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، الذي عينته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2023، زيارته الأولى إلى هايتي في الفترة من 19 إلى 29 حزيران/يونيه.

النقطة المرجعية (د): الانخفاض التدريجي في عدد حوادث الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسريبها، وفي التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن ذلك الاتجار، بسبل منها زيادة عمليات ضبط الأسلحة من حيث عددها وحجمها

27 - منذ اتخاذ القرار 2653 (2022)، تشير تقديرات الخبراء إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة قد استمر بلا هوادة على الرغم من فرض حظر للأسلحة محدد الأهداف، ويعزى ذلك إلى ضعف مراقبة الحدود، والقدرة المحدودة على ضبط الأسلحة، وضعف نظم إدارتها. وفي حين يصعب تقدير العدد الإجمالي للأسلحة الموجودة في البلد، يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الأسلحة النارية والذخيرة المتطورة بشكل متزايد وذات العيار الكبير تصل البلد عن طريق الاتجار بها.

28 - ولا تنتج هايتي أسلحة رسميا، ومعظم الأسلحة تستقدم من الخارج، أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية، وتجد طريقها إلى أيدي أفراد العصابات والمدنيين عن طريق الوسطاء وفي أحيان كثيرة عبر الموانئ العامة والخاصة ونقاط التفتيش التي يسهل اختراقها. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022

إلى حزيران/يونيه 2023، ضبطت الشرطة الوطنية والإدارة العامة للجمارك ما مجموعه 192 قطعة سلاح، بما في ذلك المسدسات والبنادق بأنواعها والأسلحة النارية اليدوية الصنع.

29 - وقدر تقرير صادر في عام 2020 عن اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن ما يصل إلى 000 500 قطعة سلاح صغيرة تستخدم حاليا في البلد. ويعتقد أن غالبية الأسلحة المتداولة غير قانونية وتحوزها عصابات إجرامية وجهات أخرى خاصة، بما في ذلك شركات الأمن التابعة للقطاع الخاص. وفي حين يسمح لهذه الشركات بشراء فئات معينة من الأسلحة بشكل قانوني، فإن السجل العام الوحيد المتاح عن الأسلحة التي تم شراؤها بشكل قانوني يعود إلى عام 2012. وكان آنذاك العدد المسجل من هذه الشركات 40 شركة تضم ما مجموعه 000 12 موظفا. ويقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا أن نحو 100 شركة أمن تابعة للقطاع الخاص تعمل في هايتي، وتضم قوة عاملة يصل مجموعها إلى 000 75 حتى 000 90 موظف.

30 - ولا تزال آليات إحصاء ما تحوزه الشرطة من أسلحة وتأمينها ماديا وإدارة مخزوناتها آليات ضعيفة، وقد أبلغ عن عدة حالات تم فيها تحويل وجهة أسلحة الخدمة وذخيرتها. والشرطة الوطنية هي الآن بصدد وضع إجراءات لتعزيز آلياتها فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة والرقابة عليها، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

31 - ولا تزال القدرات في مجال ضبط الأسلحة والذخيرة في هايتي محدودة. ووفقا للمعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تفتقر وحدات الشرطة المتخصصة المعنية بمراقبة الحدود للموظفين المؤهلين. فعلى سبيل المثال، تضم دورية الحدود التابعة للشرطة الوطنية 294 ضابطا، أما خفر السواحل الهايتي فيضم 181 ضابطا وله مركب عامل واحد فقط. وعلاوة على ذلك، يوجد مقر غالبية هؤلاء الضباط المتخصصين في بورت أو برنس، مع تواجدهم بشكل محدود في المقاطعات والمناطق الحدودية الأخرى.

32 - وشددت السلطات الهايتية، خلال تواصلها مع فريق التقييم، على الحاجة إلى تعزيز قدرات الإدارة العامة للجمارك والشرطة المتخصصة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة وتحويل وجهتها. ويوجد مقر ضباط الجمارك ومرافقها في كثير من الأحيان في أحياء تسيطر عليها العصابات، وهم يعملون في سياق يتسم بانعدام الأمن إلى حد كبير. وقد استهدف عدد من مكاتب الجمارك بالاعتداءات وأجبرت على إغلاق أبوابها. وتأثرت الإدارة العامة للجمارك أيضا بالتحقيقات المتعلقة بالفساد الذي تورطت فيه قيادتها. فالمدير العام السابق للإدارة العامة للجمارك، الذي قاد المنظمة من عامي 2018 إلى 2022، يخضع للتحقيق بشأن التهرب من دفع الضريبة وتحويل وجهة أموال.

33 - وفي عام 2022، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية للتصدي للأسلحة النارية غير القانونية في إطار التزامها بتنفيذ خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية الموقعة في عام 2020 التي وضعت بدعم من الأمم المتحدة. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى السلطات الهايتية فيما تبذله من جهود في سبيل مكافحة الاتجار غير المشروع.

34 - ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة مسألة تبعث على القلق. وفي عام 2021، قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي تقود العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتشار على الصعيد العالمي، بإدراج هايتي في قائمتها الخاصة بالسلطات الخاضعة لرصد معزز

من أجل مساعدة البلد في معالجة أوجه القصور الاستراتيجي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وقد التزمت هايتي بالعمل مع الكيانات ذات الصلة لتعزيز فعالية نظامها في مجال مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

35 - وأقر صندوق النقد الدولي، خلال استعراضه الثاني الذي أجري في حزيران/يونيه 2023 في إطار برنامجه الذي يرصده الخبراء، بأن السلطات الهايتية قامت بتحديث إطارها القانوني لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال إصدار مرسوم يعالج هذه المسائل لضمان توافق أكبر مع المعايير الدولية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. واتخذت السلطات الهايتية أيضا تدابير لتعزيز المساءلة في استخدام الموارد العامة وعززت الشفافية في المشتريات العامة من الموارد في حالات الطوارئ. ويرى صندوق النقد الدولي أن التنقيحات التي تم الانتهاء مؤخرا من إدخالها على قانون المصرف المركزي والأطر القانونية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب كانت أساسية لتحسين الحوكمة والشفافية.

رابعا - ملاحظات

36 - إن الأزمة المتعددة الأوجه التي تعاني منها هايتي، والتي يوجد عنف العصابات في قلبها، قد تعمقت منذ إنشاء نظام الجزاءات المفروضة على هايتي. ويبين هذا التقييم أن الحالة في هايتي قد تدهورت بقياسها بالنقاط المرجعية الرئيسية والمؤشرات. إذ يتواصل تصاعد العنف المتصل بالعصابات من حيث الحدة والفظاعة، مع توسيع العصابات لنطاق سيطرتها داخل بورت أو برنس وخارجها. وتؤدي أنشطة الاتجار بالأسلحة والذخيرة والتدفقات المالية غير المشروعة إلى تأجيج العنف. ويضفي ظهور حركات العدالة الشعبية المزيد من التعقيد على الحالة الأمنية المليئة بالتحديات الجسيمة والمطبوعة بالفعل بالعنف الشديد.

37 - ونتيجة لاستفحال أنشطة العصابات المسلحة وتصاعد العنف، سجلت اتجاهات تصاعدية مثيرة للقلق في عدد الجرائم، مثل أعمال القتل والاختطاف والاغتصاب. وتتسم حالة حقوق الإنسان بارتكاب اعتداءات وحشية، بما في ذلك عمليات القتل العشوائي التي تستهدف السكان المدنيين. وتبعث أيضا ظروف المحتجزين في السجون الهايتية على القلق.

38 - وقد اتخذت المؤسسات الوطنية، بما فيها السلطة القضائية والشرطة الوطنية وإدارة السجون، خطوات لمعالجة الوضع في الميدان، ولكن قدراتها لا تزال ضعيفة بما يحول دون الوفاء بولايتها وإعادة إرساء سيادة القانون. ولا يزال الفساد والإفلات من العقاب يقوضان الثقة في مؤسسات الدولة.

39 - وكما بينت في تقاريري السابقة، تواجه الشرطة الوطنية تحديات هائلة وهي ليست في وضع يمكنها من التصدي للعصابات المسلحة. وسيستلزم تحقيق استقرار البيئة الأمنية في هايتي توفير قدر هام من الدعم الدولي، وليس فقط دعم الشرطة الوطنية من أجل استعادة الأمن، بل أيضا توفير الدعم في مجالات الإصلاحيات والنظام القضائي والمراقبة الجمركية وإدارة الحدود. وينبغي أن يقترن ذلك الدعم بما يضاهيه من الإرادة السياسية والالتزام بنفس القدر من الأهمية فيما يتعلق بتوفير التمويل الكافي والمطرد الممكن التنبؤ به للحفاظ على المكاسب المؤسسية في الأجل الطويل. وسيكون من الضروري أيضا توسيع نطاق التدخلات الرامية إلى الحد من العنف.

40 - وفي هذا السياق، ينبغي أن يظل نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2653 (2022) بمثابة جزء لا يتجزأ من استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية والجهود الرامية إلى مكافحة العصابات المسلحة وغيرها من الجهات الإجرامية.